لا يعلم وجودها خارجا وعلمه مبني على علمهم الذي يدعون انه اليقين وقد تعالى اثبات البراهين على وجودها في مواضعها وان سلم كونها امورا
وهمية فلا ينافي ذلك كونها احكاما يقينية الا ترى ان العدد المركب من الوحدات التي هي امور اعتبارية له احكام صادقة بلا شبهة
ومن انكر كونها يقينية فقد كابر وكذا الحال في المباحث الهندسية بعلمها من براد بها فان حصل لا كمال في معرفة احوال الموهومات فكما ان
الموهومات قد يكون عارضة في نفس الامر للاعيان الموجودة فيحصل تلك الاعيان بسبب ذلك مطابقة للواقع وقد يستدل باحكام
الامور الوهمية على الاحوال اليقينية ولا يخفى شيء من ذلك على من له شعور ببراهين علم الهيئة والحساب والهندسة تنبيه
على ما يرد على جعل الخلقة من الكيفيات المختصة بالكميات وهو ان المعتبر من انواع المقولات العشر ما يندرج تحت واحدة منها فقط ولو
اعتبر المركبات من المقولات وانواعها حصلت مقولات غير متناهية اي غير محصورة بل كثيرة جدا بحسب الازدواجات الحاصلة بينها
وحصلت ايضا انواع غير منحصرة فيما ذكروه من انواعها بحسب التركيب الممكن فيما بين تلك الانواع كان يركب مثلا الاقسام الاربعة التي
للكيف بعضها مع بعض وعلى هذا كان ينبغي ان لا تعد الخلقة من الكيفيات المختصة بالكميات لكونها مركبة من نوعين متخالفين ولكنهم قالوا
الخلقة انما اعتبرت وجعلت داخلة في هذا النوع باعتبار وحدة عرضت لمجموع الشكل واللون بحسبها اي بحسب تلك الوحدة يتصف بالحسن
والقبح يعني ان الشكل اذا قارن اللون حصل منه كيفية وهذه الهيئة باعتبارها يصح ان يقال للشيء انه حسن الصورة او قبيح الصورة وحاصله
ان الحسن والقبح بحسب الصورة عارضان للشكل وحده او اللون وحده قال المص وهذا غير واضح لانهم ان ادعوا
ان بين الشكل واللون وحدة حقيقية منعناها وان اكتفوا بالوحدة الاعتبارية جاز اعتبارها في كل امرين يجتمعان وقد يقال قد اعتبر
الوحدة بينهما في متعارف الناس حيث عبر عنها بالخلقة ووصف الشخص بحسبها بحسن الصورة وقبحها فلذلك عدوها كيفية
واحدة وادرجناها فيما ادرج فيه كما عرفت ولم يجدوا لها نظيرا في ذلك فاكتفينا بها **الفصل الرابع** من فصول الكيف
في الكيفيات الاستعدادية كالقبول والانفعال ويسمى ضعفا ولا قوة كالممراضية واما استعداد كاللدفع واللاقبول ويسمى
قوة لا ضعفا كالمصحاحية واما قوة الفعل كالقوة على المصارعة فليست منها اي من الكيفيات الاستعدادية كما ظنه قوم وجعلوا اقسامها
ثلثة فان المصارعة مثلا يتعلق بعلم بهذه الصناعة وصلابة الاعضاء الثلاثة يتاثر بسرعة ولا يمكن عطفها بسهولة ويتعلق بالقدرة
على هذا الفعل وشيء منها اي من هذه الثلثة التي يتعلق بها المصارعة ليس من هذا الجنس الذي هو الكيفية الاستعدادية لان العلم
والقدرة من الكيفيات النفسانية وصلابة الاعضاء من الكيفيات المحسوسة على ما مر **المرصد الرابع** من مراصد الموقف الثالث
في النسب اي المقولات النسبية وفيه مقدمة لبيان انها موجودة في الخارج اولا وفصلان لبيان مباحث الاين على وجوده لما هي
الاين تارة على راي المتكلمين وتارة على راي الحكماء **المقدمة** اثبت الحكماء المقولات النسبية وانكرها المتكلمون الا الاين
فانهم اعترفوا بوجوده وانكروا وجود ما عداه منها لوجوه الاول لو وجدت الاعراض النسبية لزم التسلسل في الامور الموجودة اما
اولا فلان هذه الاعراض لابد لها من محل ولا شك ان محلها يتصف بها فله اليها نسبة بالحلول والاتصاف وهذه النسبة موجودة
ايضا على ذلك التقدير ونعود الكلام فيها بان يقال هذه النسبة ايضا لها محل يتصف بها فله اليها نسبة ثالثة فننقل الكلام الى اتصافها بالوجود

وهكذا الى ما لانهاية له فهذا تسلسل في النسب واما ثانيا فلان لوجود النسبة في نفسها وماهيتها نسبة هي اتصافها بالوجود وهذه النسبة
ايضا موجودة على ذلك التقدير ولوجودها ايضا نسبة ثالثة وهكذا وهذا تسلسل واما ثالثا فلان لاجزاء الزمان بعضها مع بعض
نسبة بالتقدم والتاخر فلو كان النسب موجودة في الاعيان لكان التقدم والتاخر موجودين مع موصوفيهما واما مع المتقدم متقدم
فيكون التقدم الموجود مع الزمان المتقدم متقدما على التاخر الموجود مع الزمان المتاخر فللتقدم تقدم آخر وهكذا للتاخر
تاخر آخر فهناك تسلسل ثالث بل رابع الوجه الثاني لو وجدت النسب لوجدت الاضافة لانها من النسب لكونها نسبة متكررة
وهي لا يتحقق الا بوجود المنتسبين ومن اقسام الاضافة التقدم والتاخر فيوجد المتقدم والمتاخر من اجزاء الزمان معا فانه باطل قطعا
الوجه الثالث لو وجدت النسب في الخارج لزم اتصاف الباري بالحوادث لان له مع كل حادث اضافة اليه بانه موجود معه او قبله
اي قبل كل حادث اضافة اخرى اليه بانه متقدم عليه وله بعده اضافة ثالثة اليه بانه متاخر عنه وهذه الاضافات حادثة واما التي مع الحادث
او بعده فلا شبهة في حدوثها واما التي قبله فقد زالت الحال وجوده والقديم لا يزال وانتهائها اي الاعراض النسبية ضرار والصواب هشام
في المحصل معمر فانه من قدماء المتكلمين لما راى قوة الحجة التي ذكرها الحكماء على وجودها وحكم بوجودها وحسم بجد دفعا للتسلسلات المذكورة
اللازم التسلسل ومن ثم اثبت اعراضا غير متناهية بتقدم بعضها على بعض ولا مخلص لهم من برهان التطبيق واحتج الحكماء على وجود الامور
النسبية بان كون السماء فوق الارض ومقابلة الشمس لوجه الارض وامثالها من النسب مما نعلم ضرورة اي نعلم بالضرورة انها ثابتة
حاصلة سواء وجد هناك فرض واعتبار معتبر او لم يوجد ولقائل ان يقول ان ادعيتم ان الفوقية مثلا من الموجودات الخارجية منعناه
بل هذا هو المتنازع فيه فكيف يدعى الضرورة وان علم ان السماء موصوفة بالفوقية في الخارج فلذلك لا يستلزم الفوقية فيه لجواز اتصاف
الاعيان الخارجية بالامور العدمية فان زيدا اعمى في الخارج وليس العمى موجودا خارجيا وقد يستدل على ذلك بان الشيء قد لا يكون فوقا
ثم يصير فوقا فالفوقية التي حصلت بعد العدم لا تكون عدمية والا كان نفي النفي نفيا وهو ممنوع ويجاب عنه بان حصول الفوقية بعد ما لم يكن عبارة
عن اتصاف الشيء بها بعد ما لم يكن متصفا وذلك لا يستلزم وجودها كما مر واجابوا عن ادلة الخصم بانها انما تنفي كون جميع النسب موجودة في الخارج
اي هذه الادلة تدل على سلب الموجبة الكلية ونحن نقول به فان من الاضافات والنسب امورا موجودة في الخارج صفتها انها اضافية كالفوقية
والمعادلة ونظائرهما ومنها اضافات لا تحصل لها في الخارج بل يخترعها العقل عند ملاحظة امرين كالتقدم والتاخر بين امرين لا يجوز اجتماعهما
كاجزاء الزمان والقسم الاول من هذين ينتهي عند حد اي كان انتهاؤه الى الحد لا يتجاوزه دون الثاني اذ لا ينقطع عند حد لا يمكن للعقل
ان يتجاوزه ويعرض اضافة اخرى بعده وعلى هذا فقد انحلت تلك الادلة واندفع التسلسل في الامور الخارجية لجواز ان ينتهي السلسلة
الى نسبة موجودة لا يكون ما بعدها من النسب الاعتبارية اذ ليس يلزم من وجود الفوقية في نفسها ان يكون حلولها في محلها امرا موجودا
ايضا ولا من وجود حلولها وجود حلول الحلول او كون هذه النسب متوافقة لا يقتضي اشتراكها في الوجود لجواز ان يكون بعض
افراد الماهية موجودة وبعضها معدومة وقد يجاب عن بعض تلك الادلة بكونه منقوضا بالاين **الفصل الاول**
في مباحث المتكلمين في الاكوان وفيه مقاصد المقصد الاول المتكلمون وان انكروا سائر المقولات النسبية فقد اعترفوا بالاين وسموه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)